# تداوليَّة الحوار بين النحويين دراسة في ضوء نظرية الافتراض المسبق

م.م علي كاظم عبدعلي ياسين
ali.k.abd.ali@utq.edu.iq
جامعة ذي قار / كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية

**الملخص:**

يتناول هذا البحث واحداً من أهم الأساليب التي اتَّبعها النحويُّون في مؤلفاتهم النحويَّة وهو أسلوب الحوار ودراسته دراسة تداوليَّة في ضوء نظرية الافتراض المسبق ، وقد حاولنا رصد بعض الظواهر النحويَّة التي جاءت في محاورات النحويين، وبيان صلتها الوثيقة بنظريَّة الافتراض المسبق ، وقد ركَّز البحث على مفهوم هذه النظريَّة ، ومن ثم عرضَ لبعض النماذج التطبيقيَّة من المحاورات النحويَّة التي تجلَّى فيها مفهوم الافتراض المسبق ، ثم انتهت الدراسة إلى مجموعة نتائج تضمَّنت أهم ما توصَّل إليه البحث.

الكلمات المفتاحية : (الافتراض المسبق ، سيبويه ، التَّداوليَّة ، تعريف المبتد)

# Pragmatic dialogue between grammarians A study in light of the presupposition theory

**Asst.lec. Ali kadhim Abd Ali Yassin**
**University of Thi-Qar College of Education for Human Sciences the department of Arabic language**

## Abstract:

This research deals with one of the most important methods followed by grammarians in their grammatical works, which is the method of dialogue and its pragmatic study in light of the theory of presupposition. We have tried to monitor some of the grammatical phenomena that occurred in the dialogues of grammarians, and to demonstrate their close connection to the theory of presupposition. The research has focused on the concept of this. The theory, and then a presentation of some applied models of grammatical dialogues in which the concept of presupposition was evident. Then the study concluded with a set of results that included the most important findings of the research.

Keywords: (presupposition, Sibawayh, deliberation, definition of the principle).

الحمدُ لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين أبي القاسم محمد وعلى آله الطيّبين الطاهرين وبعد ..

فإنَّ نظريَّة الافتراض المسبق عند نحاتنا القدماء مقاربةٌ بين منظورينِ قديم وحديث ، وتهدف إلى إثبات أنَّ دراسة هذه النظريَّة كانت أنضج ممَّا وصل إليه الفكر اللساني الحديث ، وتردُّ كل الدعاوى التي نفت وجود أيِّ وعي بمفهوم الافتراض المسبق في الفكر النحوي العربي القديم ، وهذا ما يظهر من خلال تطبيق المفاهيم التَّداوليَّة ولاسيما مفهوم الافتراض المسبق على التراث اللغوي العربي القديم ، إذ يُسهم في تفسير ظواهره التَّواصليَّة ، وهو قراءة جديدة واعية تكشف عن الجهود اللغويَّة الجبَّارة لعلمائنا القدماء الذين سبقوا الدرس اللغوي الحديث ، فيما طرحه من نظريَّات لسانيَّة ، فما يُولَّدُ من نظريَّاتٍ حديثة ليس مقطوع الصلة عن تراثنا النحوي.

وقد اقتضى البحث أن أبيِّن مفهوم الافتراض المسبق ، ، ثم أعرض بعضَ النماذج التطبيقيَّة من المحاورات النحويَّة ، وقد تجلَّى فيها مفهوم الافتراض المسبق ، وقد درستُ ذلك دراسةً تقوم على قراءة النصوص الحواريَّة في مدونات النحويين ومقارنتها باطروحات النظريَّة اللسانيَّة الحديثة ، وقد انتخبنا بعض المسائل التي بدت الممارسة الحوارية فيها قائمة على بيان أثر الافتراض المسبق.

**مفهوم الافتراض المسبق**

ينطلق الشركاء في العمليَّة الحواريَّة من معطيات وافتراضات معترف بها ومتَّفق عليها بينهم ، تشكِّل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في العملية التواصلية ، وتكون ضمنية في البنى التركيبيَّة[١] ، ولها أثرٌ كبير في تفسير المعنى العام المقصود إذ ((الافتراض المسبق هو قضية يُسلَّم بصدقها كتحصيل حاصل عند النطق بالجملة، والوظيفة الأساسيَّة للافتراض المسبق هي أن يعمل بوصفه شرطاً مسبقاً أو افتراضاً من نوعٍ ما للاستعمال المناسب للجملة))[٢].

والافتراض المسبق ((هو شيء يفترضه المتكلم يسبق التفوه بالكلام ، أي أنَّ الافتراض المسبق موجودٌ عند المتكلمين ، وليس في الجمل))[٣] ، فهو مبدأ مهم من مبادئ التَّداوليَّة يُعنى بدراسة

المعارف الضمنية المشتركة بين المتكلم والمخاطب ، أو بين ما ينبغي أن يكون معروفاً أو يُفترض العلم به مسبقاً قبل إجراء الحوار لذلك ((يوجّه المتكلم حديثه إلى السامع على أساس ممَّا يُفترض سلفاً أنَّه معلومٌ له ، فإذا قال رجلٌ لآخر : اغلق النافذة ، فالمفترض سلفاً أنَّ النافذة مفتوحة ، وأنَّ هناك مبرراً يدعو إلى إغلاقها ، وأنَّ المخاطب قادرٌ على الحركة ، وأنَّ المتكلم في منزلة الآمر ، وكل ذلك موصول بسياق الحال وعلاقة المتكلم بالمخاطب))[٤].

وعندما يقوم المتكلم بتأليف الرسالة وتركيبها ، فإنَّ تركيبها يكون على وجه تتداخل في تشكيله عناصر كثيرة ترتبط بشخصيته برابط ما ، ومن هذه العناصر تلك الافتراضات المسبقة التي ينطلق منها ، وهي افتراضات يمكن استنباطها من الرسالة نفسها ؛ لأنَّها تتضمنها بطريقة لا يجد المتلقي صعوبة في إدراكها ، وتصدر هذه الافتراضات عن المعلومات التي اكتسبها المتكلم بوساطة محيطه الاجتماعي واجتهاداته الشخصيَّة[٥] ، ولهذه المعارف المشتركة بين أطراف العمليَّة التخاطبية أثرٌ كبيرٌ في توجيه العمليَّة التحاوريَّة ؛ لأن التواصل اللغوي لا يحصل في أيِّ حوارٍ بين طرفي العملية التخاطبيَّة إلاّ وطرفاها يشتركان في هذه المعرفة المسبقة ، فكلّ سلوك تواصلي لا ينطلق البتة من فراغ فكري أو اجتماعي ، بل يعتمد على ما تراكم من تجارب سابقة، ليتمّ تشغيلها كمقدمات لتهيئة التواصل ، فتكون المعرفة المشتركة بينهما جسراً لهذا التواصل ، فالكلام فضلاً عن المكون اللغوي يتألف من مجموعة من الخلفيَّات والمعتقداتِ والتمثّلات عن العالم الخارجي ، وكلما اتّسعت المعرفة المشتركة بين المتكلِّم والمخاطَب ازدادت رقعةُ إيجابيَّة التواصل بينهما[٦] ، فمبدأ الافتراض اللازم في تحليل الحوار هو افتراض مقاصدي يقوم به المتكلم عمَّا يتوقع المتلقي أن يقبل به من دون اعتراض ، إذ إنَّ الافتراض المسبق هو القضايا المسلم بها لدى المتكلم والمخاطب بوصفها معلومات مشتركة ، وهي معلومات متفقٌ عليها يفترضها المتكلم قبل أن ينطق الجملة[٧].

وقد ميَّز بعضُ الباحثين بين نوعين من الافتراض المسبق : المنطقي أو الدلالي ، والتداولي ، فالأول مشروط بالصدق بين قضيتين ، فإذا كانت القضية (أ) صادقة كان من اللازم أن تكون القضية (ب) صادقة أيضاً ، فلو قلنا مثلاً : إنَّ المرأة التي تزوَّجها زيد كانت أرملة ، وكان هذا القول صادقاً ،

لزم أن يكون القول : (زيد تزوج أرملة) صادقاً أيضاً ، وأمَّا الافتراض التداولي فلا دخل له بالصدق أو الكذب ، وإنَّما هو مشروطٌ بالمعلومات المشتركة بين المتكلم والمخاطب[٨].

والافتراض المسبق إضمار تداولي يمكن إدراكه من علامات القول اللغويَّة مع مراعاة السياق الذي جاء فيه ، ويستحيل عزله عن الملفوظ ؛ لأنَّه يدخلُ ضمناً في بنيته الداخليَّة ، والمتكلم هو من يلحظ هذا الافتراض باعتماده القاعدة المشتركة بينه وبين مخاطبه ، ولولا هذا الافتراض لم يستطع أن يتكلم بنمطٍ لغوي معيَّن ، أو يختار الجملة المناسبة التي يمكن أن تعبِّر عن غرضه في سياق ما ، وهذا يعني ((أنَّ المتكلم هو الذي يفترض مسبقاً وليس الجملة))[٩] ، إذ إنَّ ((المسؤول عن عملية الافتراض هو المتكلم))[١٠].

وقد جمع النحو العربي إلى حدٍّ كبيرٍ بين الشكل والمعنى ، فلم تكن دراسته قائمة على ضبط أواخر الكلمات التي تتألف منها الجملة تبعاً لقوانين الإعراب فحسب ، بل تعدَّت إلى بيان أغراض المتكلم ومراعاة المخاطَب في تأليف الجمل ، وما يجب أن تكون عليه الكلمات في الجملة[١١] ، ومن هنا لم تقتصر عناية النحويين على الألفاظ ، بل تعدَّت إلى المعاني أيضاً، إذ ((إنَّ المعنى كامن في البنية العميقة ومرتبط بها ارتباطاً وثيقاً ، ولذلك اعتنى النحاة بدراسة البنية العميقة ومحاولة معرفتها.... لأنَّ اللفظ قد يكون واحداً وتتعدَّد معانيه ...))[١٢] ، ولا يمكن الاستغناء عن السياق الخارجي من أجل فهم المعنى المقصود إذ ((إنَّ معرفة قواعد اللغة ومعاني مفرداتها لا تسعف وحدها في فهم التعبيرات اللغوية المستخدمة ؛ لأنَّ المتكلمين لا يتقيَّدون بحرفية اللغة في كثيرٍ من الأحيان ، وهو ما يجعل المخاطب في حاجة إلى عوامل عديدة أخرى تساعده على فهم حديث المتكلم ، منها السياق الثقافي والاجتماعي ، وجملة الاستنتاجات التي يهتدي إليها منطقيَّاً أو عرفيَّاً عن طريق القرائن ، ومن هنا ينبغي التفريق بين المعنى اللغوي والمعنى المقصود ، فالمعنى اللغوي هو المعنى المفهوم من طريق اللغة وحدها ، والمعنى المقصود هو المفهوم من القولة المستخدمة في ظل عناصر السياق))[١٣] ، ويؤكِّد الدكتور إبراهيم أنيس استحالة الوصول إلى معنى النص من دون الاستعانة بالقرائن الخارجيَّة ، إذ يقول : ((أليس الحوار بين المتكلم والسامع مرتبط الأجزاء ، يفسِّر بعضه بعضاً ، ويعين بعضه على فهم البعض الآخر؟ وألسنا نستمد الفهم من تجاربنا السابقة حيناً ، ومن سياق

الكلام حيناً آخر؟ فأين هذا الكلام المستقل بالفهم الذي لا نستعين فيه بكلام سبقه ولا بتجارب ماضية ، ولا بإشارات الأيدي وتعابير الوجوه في كثيرٍ من الأحيان؟ كل الذي يجب أن يشترط في الكلام لئلا يكون لغواً ، هو حصول الفائدة وتمامها))[١٤].

وقد تعامل سيبويه مع اللغة بوصفها شكلاً من أشكال السلوك الاجتماعي ، فلم يقتصر عنده التحليل اللغوي على عناصر اللغة الداخليَّة فحسب ، بل نظر إلى عناصرها الخارجيَّة من مواقف اجتماعيَّة وحال المتكلِّم وزمان التكلم ومكانه ، إذ يصف الدكتور نهاد الموسى سيبويه بأنَّه كان ((يفزع إلى (السياق) والملابسات الخارجية وعناصر (المقام) ليردَّ ما يعرض في بناء المادة اللغويَّة من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي ، طلباً للاطِّراد المحكم ... تلقانا في الكتاب أمثلة كثيرة من الجمع بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق ، وذلك حين نرى سيبويه يقف إلى تراكيب مخصوصة فيردُّها إلى أنماطٍ لغويةٍ مقرَّرة ، ويُقدّر ما يكون عَرَض لها من الوجهة اللغوية الخالصة من حذفٍ أو غيره وفق نظرية العامل ، ولكنه لا يقف عند ذلك ، بل يتَّسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها ، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب ، وحال المتكلم ، وموضوع الكلام))[١٥].

ويلحظ الدكتور محمد حماسة هذا الاتساع في التحليل عند سيبويه اعتماداً على السياق الخارجي ، إذ يقول : ((إذ كان يُعوِّل على هذا الضرب من السياق كثيراً ... ولذلك يلحظ قارئ الكتاب أنَّ سيبويه في مواطن كثيرة يُعنى بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله ))[١٦].

إنَّ الافتراض عمليَّةٌ تصوريَّةٌ تقديريَّةٌ لجأ إليها النحويون منذ وقتٍ مبكرٍ لتقرير قواعدهم وتفسيرها وتعليل أحكامها ، والمُتتبِّع لتراثهم يجد أنَّهم كانوا مُدركين لهذا الافتراض في دراستهم للمسائل النحوية المختلفة ، فكانوا على وعي تام بأنَّ قصد المُنتِج للحوار لا يكفي إن لم يكتشفه المتلقي ، فالجملة تخضع للمناسبة التي تقال فيها وللعلاقة بين أطراف الحوار.

والمتفحِّص لمدوّنات النحويين القدماء يجد أنَّهم لم يكونوا غافلين عن أهمية هذا الافتراض في نجاح العملية التحاوريَّة ، وإثبات وجود هذه النظرية في تراثنا النحوي يؤكِّد أصالته وسبقه في الاعتماد

على كلِّ ما يحقِّق الفائدة المرجوة من بناء الجملة في السياقات المختلفة ، ((ولا ريب أنَّ وضع النحو العربي في إطارٍ جديدٍ يتقابل فيه القديم العربي والحديث الغربي يُسعِفُ في تجديد إحساسنا بالنحو العربي في مفهوماته ومنطلقاته وأبعاده بعد طولِ إلفٍ به في لغته الخاصَّة ومصطلحه الخاص ومنهجه الداخلي))[١٧] ، وهذا الوعي المُبكِّر بأهميَّة المعارف المشتركة في العملية الحوارية قد تجلى بوضوح في فكر النحويين العرب ، حتى أصبح مرتكزاً أساسيَّاً يعتمدونه في توجيه دلالات بعض الجمل والكشف عن اللطائف التعبيريَّة الدقيقة المتضمّنة فيها.

وقد ظهر من متابعة النصوص الحواريَّة في الدرس النحوي أنَّها كثيراً ما تُوظَّف لتفسير الحوار بناءً على معطياته أو معلوماته المسبقة ، وهي على ذلك تقارب الافتراض المسبق عند التَّداوليين ، إذ تُبنى هذه الممارسة في كثيرٍ من مواضع توظيفها على معلوماتٍ سابقة ، وقد انتخبنا بعض المسائل التي بدت الممارسة الحوارية فيها قائمة على بيان أثر الافتراض المسبق.

**أولاً : تعريف المبتدأ:**

ربط النحويُّون ابتداءً من سيبويه بين باب الابتداء وموضوع التعريف والتنكير ، وجعلوا المعيار الأساسي لصحة الابتداء بالمعرفة أو النكرة هو تحقّق الفائدة ، وهذه الفائدة جعلت الأصل في الكلام أن يكون المبتدأ معرفةً ؛ لأنَّه هو الموضوع المتحدَّث عنه ، وهو ما ينبغي أن يكون معلوماً عند المخاطب ، فقد افترض النحويُّون أنَّ أصل المبتدأ يجبُ أن يكون معرفةً[١٨] ؛ ((لأنَّه محكومٌ عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلاَّ بعد معرفته))[١٩] ، كي يتم حصول الفائدة المعنوية من التركيب ((لأنَّ النكرة مجهولة غالباً ، والحكم على المجهول لا يفيد))[٢٠] ، ولذلك منع النحويُّون الابتداء بالنكرة إلاَّ بشرط الفائدة ، وفي ذلك قال سيبويه : ((وأحسنه إذا اجتمع نكرةٌ ومعرفةٌ أن يبتدئَ بالأعرف ؛ وهو أصلُ الكلام ، ولو قلتَ : رجلٌ ذاهبٌ لم يحسُن حتى تعرِّفه بشيء ... فاصل الابتداء للمعرفة ... وضعُف الابتداء بالنكرة))[٢١] ، وهذا ما عليه جمهور النحويين ، ((وإذا اجتمع اسمان أحدهما معروف ، والآخر غير معروف ، فحقُّ المبتدأ أن يكون معروفاً))[٢٢] ، لأنَّ ((الأصل تعريف المبتدأ ؛ لأنَّه المسند إليه ، فحقُّه أن يكون معلوماً ؛ لأنَّ الإسناد إلى المجهول لا يفيد ... فإذا اجتمع معرفة ونكرة ، فالمعرفة المبتدأ ، والنكرة الخبر))[٢٣] ، فالمبتدأ أو ما كان أصله مبتدأ هو ممَّا ينبغي أن يكون أمراً

معلوماً عند المتكلِّم والمخاطب ، وعليه يكون الحوارُ بينهما ، ليأتي بعد ذلك الخبر الذي ينتظره المخاطَب ، وهذا ما يظهر في الحوار الافتراضي الذي يجريه سيبويه على لسان مخاطبه قائلاً : ((وأعلم أنَّه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة ؛ لأنَّه حدُّ الكلام ؛ لأنَّهما شيء واحد ... **إذا قلتَ** : عبد الله منطلقٌ ، تبتدئُ بالأعرف ثم تذكر الخبر ... **فإذا قلتَ** : كان زيدٌ فقد ابتدأتَ بما هو معروفٌ عنده مثله عندك فإنَّما ينتظر الخبر ، **فإذا قلتَ** : حليماً فقد أعلمته مثل ما علمتَ ... **فإن قلتَ** : كان حليمٌ أو رجلٌ فقد بدأت بنكرةٍ ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطَب عن المنكور ، وليس هذا ينزل به المخاطَب منزلتَك في المعرفة ، فكرهوا أن يقربوا باب لبسٍ ... ولا يبدأُ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة ، **ألا ترى أنَّك لو قلتَ** : كان إنسانٌ حليماً ، أو كان رجلٌ حليماً كنتَ تُلبسُ؛ لأنَّه لا يُستنكرُ أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس))[٢٤].

فقد وضَّح سيبويه أنَّ المبتدأ هو ما ينبغي أن يكون معروفاً عند المخاطب ، وأنَّ الخبر هو ما ينبغي أن يكون متوقَّعاً أو منتظراً عنده ليكتمل المعنى المقصود ، فإذا كان المبتدأ معرفة لكنَّها ملتبسة على المخاطب لجأ المتكلِّم إلى وصفها ، وهذا هو المنهج الافتراضي الذي به تستقيم الجملة العربيَّة ويُفهم معناها ، فإذا قال المتكلم : (زيدٌ ، كان زيدٌ) فلا بُدَّ من أن يأتي بخبرهما ؛ لأنَّ المخاطب ينتظرُ ذلك الخبر المتوقَّع عنده ، وإذا قال : (حليمٌ ، كان حليماً) ، فلا بُدَّ من ذكر صاحب الصفة لانتظار المخاطَب وتوقُّعه إيَّاه ؛ كي يستقيم الكلامُ عنده ، ويكون الخطاب قد حقَّق الفائدة التي تُشترط في العمليَّة التواصليَّة ، ((فكان الأصل الذي يُساقُ الكلامُ لأجله هو عدم علم المخاطب به ، إذ إنَّه لو علمه لما جاز إخباره به ، فإعلامُ المخاطب بما لا يعلمُ هو الذي يكسب الكلام قيمته عند المخاطَب ، ويدفعه للعناية به))[٢٥] ، ولاشكَّ في أنَّ معرفة المخاطَب بالمُخبر عنه (المبتدأ) استوجب ترقُّب المخاطب لسماع أخباره وما يبنى عن أحواله ؛ لأنَّ ذلك ممَّا يهمُّه ويُثير شغفه ، ولو كان يجهلُهُ لما انتظر سماع أخباره ، ومسألة اشتراط تعريف المبتدأ تكررت مع اسم (كان) ، فاشترطوا له الشرط عينه ؛ لأنَّ أصله مبتدأ قبل دخول (كان) عليه.

وهذا ما يظهر أيضاً في محاورات بعض النحويين الذين جاؤوا بعد سيبويه ، إذ يقول المبرّد : ((**اعلم** أنَّه إذا اجتمع في هذا الباب معرفةٌ ونكرةٌ فالذي يُجعل اسم (كان) المعرفة ؛ لأنَّ المعنى على ذلك ؛ لأنَّه بمنزلة الابتداء والخبر كما وصفت لك ، **ألا ترى أنَّك لو قلتَ** : كان رجلٌ قائماً ، وكان إنسان ظريفاً ، لم تُفِد بهذا معنى ؛ لأنَّ هذا ممَّا يعلم الناس أنَّه قد كان، وأنَّه ممَّا يكون ، وإنَّما وُضِعَ الخبرُ للفائدة ، **فإذا قلتَ** : كان عبد الله ، فقد ألقيتَ إلى السامع اسماً يعرفه ، فهو يتوقَّعُ ما تُخبره عنه))[٢٦] ، ويقول ابن السراج : ((وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة ... وإنَّما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة ؛ لأنَّه لا فائدة فيه ، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به ، **ألا ترى أنَّك لو قلتَ** : رجلٌ قائم أو رجلٌ عالمٌ لم يكن في هذا الكلام فائدة ؛ لأنَّه لا يُستنكرُ أن يكون في الناس رجلٌ قائماً أو عالماً))[٢٧]، ويقول ابن يعيش : ((**اعلم** أنَّ أصل المبتدأ أن يكون معرفة ، وأصل الخبر أن يكون نكرة ؛ وذلك لأنَّ الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر ، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه **ألا ترى أنَّك لو قلتَ** : رجلٌ قائمٌ أو رجلٌ عالمٌ لم يكن في هذا الكلام فائدة ؛ لأنَّه لا يُستنكر أن يكون رجل قائماً وعالماً في الوجود ممَّن لا يعرفه المخاطب ... فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحقُّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ ، وأن يكون الخبر النكرة ؛ **لأنَّك إذا ابتدأتَ** بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنَّما ينتظر الذي لا يعلمه ، **فإذا قلتَ** : قائم أو حكيم فقد أعلمته بمثلِ ما علمت ممَّا لم يكن بعلمه حتى يشاركك في العلم))[٢٨].

الذي يظهر من هذه النصوص الحواريَّة أنَّ المتكلّم يُرسل إلى من يخاطبه إشارةً تُوقد في ذهنه ومضة التوقُّع والانتظار ، وتجعله يرغب في زيادة تفصيلٍ وتوضيحٍ عن الاسم الذي ذُكِرَ له ؛ لأنَّه قد يكون بعيداً عنه ، أو لأنَّه ينتظر سماع خبرٍ متعلّقٍ به ، أو غير ذلك ، فإنَّ معرفة المتكلّم بفهم المخاطَب لما سيتحدَّث عنه جعله يُقدِّمُ بالذكر ما يعرفه المُخاطَب ويشعُرُ بقربه من نفسه وانتظاره إلى سماع ما يتعلَّقُ به من إخبار ، فحين تُذكَرُ هذه الألفاظ المعروفة يتشوَّقُ السامعُ إلى معرفة الخبر الذي سوف يُسندُهُ المتكلم إليها ، فإن لم تكن هذه الألفاظ معروفة لدى المُخاطَب لم يبالِ عند سماعه لها ، ولم ينتظر أن يُخبر عنها بشيء ما.

ويُوردُ السيرافي حواراً افتراضيَّاً يُوضِّح فيه كلامَ سيبويه السابق إذ يقول : ((وحدُّ الكلامِ أن تُخبِرَ عمَّن يُعرفُ بِما لا يُعرف ؛ لأنَّ الفائدة هي في أحد الاسمين ، والآخر معروف لا فائدة فيه ، والذي فيه الفائدة هو الخبر ، فالأولى أن يجعل زيداً المعروف هو الاسم وتجعل المنكور هو الخبر ؛ حتى يكون مُستفاداً ... وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء **إذا قلتَ** : عبدُ الله مُنطلِقٌ ، يعني أنَّ اسمَ كان وخبرَه كالمبتدأ وخبرِهِ ، في أنَّ الخبرَ فيهما نكرة ، والاسم معرفة ... **فإذا قلتَ** : (كان زيدٌ) ، فقد ابتدأتَ بما هو معروفٌ عنده مثله عندك ، يعني ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطَب ، كما تعرفه أنت، فإنَّما ينتظرُ الخبر الذي لا يعلمه وتستفيده ، **فإذا قلتَ** : حليماً ، فقد أعلمته مثل ما علمت ممَّا لم يكن يعلم ، **ولو قلتَ** : (كان حليماً) ، فقد استفاد وقوع حلم لا يُدرى لمن هو ، فإنَّما ينتظر صاحبه ، **فإذا قلتَ** : (زيدٌ) عَلِمَ أنَّ الحلمَ الذي قد استفاد وقوعه لزيدٍ هذا المعروف ، فهو جائزٌ وإن كان مؤخَّراً في اللفظ))[٢٩].

فنجد أنَّ السيرافي تبعاً لسيبويه يتَّخذ من شركاء العمليَّة التواصليَّة معياراً أساسيَّاً لبناء هذا الأصل ، ويتضح ذلك من توجيهه للمتكلِّم على مراعاة الحال المعرفيَّة المشتركة بينه وبين المخاطب ، فالمتكلم عندما يبدأ كلامه فهو يبدأه بما يعلم أنَّه معروفٌ عند المخاطب ، كما هو معروفٌ عنده ، ليؤسس المحور الذي سوف تدور حوله العمليَّة التواصليَّة بينهُ وبين المخاطب ، والذي سوف يُخبر عنه بخبر لا يعلمهُ المخاطب ، فالمعروف الذي استقرَّ معناه عند المتكلم والمخاطَب هو ما ينبغي أن يكون مبتدأ ، والمعلومة الجديدة المتغيِّرة هي ما ينبغي أن يكون خبراً ، وهذا يحصلُ في الجملة الاسمية المطلقة التي يكون المبتدأ والخبر فيها مرفوعين ، ((فلا نستطيع أن نعتمد على الحركة الإعرابيَّة لتمييز المبتدأ من الخبر ، فكلاهما مرفوع ، فنعتمد عندئذٍ على طريقة الثابت والمتغيِّر لتحديدهما ، فالثابت هو المبتدأ والمتغيِّر هو الخبر))[٣٠] ، فلا بُدَّ من افتراض المتكلِّم أنَّ المبتدأ معلومٌ عند المخاطَب ؛ لتكون الجملة ذات فائدة ، إذ ((يقتضي الإسناد إلى المبتدأ - أي نسبة الحكم إليه - أن يكون أمراً معيَّناً محدَّداً معروفاً بين المتكلِّم - أو الكاتب - والمتلقي ، ذلك أنَّه إذا كان مجهولاً لم يفد التركيب شيئاً ذا بال ، لذلك يوجب النحويُّون كون المبتدأ معرفة ، ولا يجيزون وقوعه نكرة إلاَّ بمسوِّغٍ من المسوِّغات التي تدور كلها حول تحقُّق الإفادة من التعبير بالنكرة ، إمَّا لأنَّها قد تحدَّدت نوعاً ما من التحديد ، أو لأنَّه

قصد منها العموم))[٣١] ، فمراعاة هذا الرابط المشترك بين أطراف العمليَّة الحواريَّة هو الذي يضمن نجاحها ، فلو قال المتكلِّم (زيدٌ) أو (كان زيدٌ) فقد ابتدأ بشخصٍ معروفٍ عنده ، وهو يعلم أنَّه معروفٌ عند المخاطَبِ أيضاً ، فينتظر المخاطَب بعد ذلك ما يريد المتكلِّم إخباره عن زيد ، فيقول : (حليمٌ) أو (حليماً) ؛ لتحقُّق الفائدة المطلوبة ، ولو قال المتكلِّمُ : (كان حليماً) فإنَّ ما يستفيده المخاطَب وقوع حلمٍ لا يدري لمن هو ، أي لا يعلم المخاطَب المحور الذي دار عليه كلام المتكلِّم بقوله (حليماً) ، فلا تتحقَّق الفائدة.

يتبيَّن ممَّا تقدَّم أنَّ ما لا يعرفه المخاطَب لا يمكن الابتداء به ؛ لأنَّ المبتدأ هو المعلومة المشتركة بين المتكلِّم والمخاطَب قبل البدء بالكلام ، وبعبارةٍ أخرى أنَّ النحويين في تحليلهم لعدم استقامة الابتداء بالنكرة ، وفي كيفية معالجتهم للمنطلقات المعرفيَّة المشتركة مسبقاً بين المتكلّم والمخاطب في المبتدأ (المعرفة) ، وفي كيفية تقديم المتكلّم وإدراك المخاطب لهذهِ المعرفة المشتركة أثناء العمليَّة التواصليَّة ، كسبب رئيس في نجاح الحوار ، قد يُقارب الإجراء التداولي في مفهوم الافتراض المسبق الذي ينطلق في دراستهِ من افتراض وجود معلومات مشتركة بين أطراف العمليَّة التواصليَّة يقوم المتكلِّم بتقديمها للمخاطب مفترضاً مسبقاً وجودها لديه ، بوصفها سبباً رئيساً في اتّساع رقعة نجاح العمليَّة التواصليَّة بينهما[٣٢].

ومن هنا نُدرك أنَّ المعلومة المشتركة مسبقاً بين المتكلِّم والمخاطب في تعيين المبتدأ هي التي تجعل الجملة مستقيمة دلاليَّاً ، وهذا يقتضي أن يكون المبتدأ معرفةً ، وكان لاستحضار هذه المشتركات أثرٌ كبيرٌ في تحقيق الفائدة المطلوبة من الجملة.

**ثانياً : التقديم والتأخير:**

أولى النحويُّون العرب باب التقديم والتأخير اهتماماً يكشفُ عن وعيهم بما يضفيه على المعاني من دقة ، وعلى العبارة من حسن ، وعلى المتلقّي من لذة ، ويظهرُ ذلك من خلال وصف عبد القاهر الجرجاني لهذا الباب ، بقوله : ((هو بابٌ كثير الفوائد ، جمّ المحاسن ، واسع التصرّف ، بعيد الغاية ،

لا يزال يَفْتَرُّ لك عن بديعه ، ويفضي لك إلى لطيفه ، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعُه ، ويلطف لديك موقعه ، ثمّ تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان))[٣٣] ، وهذا كلُّه يعود إلى ((أنَّ اللفظ تبعٌ للمعنى في النظم ، وأنَّ الكلم تترتَّب في النطق بسبب ترتُّب معانيها في النفس ، وأنَّها لو خلت من معانيها حتى تتجرَّد أصواتاً وأصداءَ حروفٍ لما وقع في ضميرٍ ولا هجس في خاطرٍ أن يجب فيها ترتيبٌ ونظمٌ ، وأن يُجعل لها أمكنة ومنازل ، وأن يجب النطقُ بهذه قبل النطقِ بتلك))[٣٤].

يكشف التقديم في النحو العربي عن أسرارٍ معنويَّةٍ يريد المتكلِّم إيصالها بحسب اهتمامات السامعين وتوقعاتهم ، وعندئذٍ تحصل الفائدة المرجوة من هذا التقديم ، وكان المضمار الأوّل لهذا الباب هو ما سجَّله الخليل بن أحمد الفراهيدي ، من ملاحظات بهدفِ تأكيدِ مثالية العبارة من زاويةٍ نحويَّةٍ في المقام الأول ، إلاَّ أنّ الخليل حين عرض للتقديم والتأخير في الكلام كان يرى أنَّ بعضه حسناً وبعضه قبيحاً ، ولا يبيّن الوظيفة التواصليَّة لهذا التقديم ، وإنَّما يكتفي بضرب الأمثلة على هذا النوع من التقديم ، ويعقِّب عليه بأنَّهُ عربي جيد ، وهذا النوع من التقديم عند الخليل يكون على نية التأخير من حيث إبقاء اللفظ على حكمهِ الإعرابي قبل أن يُقدّم[٣٥] ، فتقديم الخبر في (زيدٌ قائمٌ) ، يظلُّ خبراً ، إذا قلنا : (قائمٌ زيدٌ) ، وتقديم المفعول في (ضرب عمرو زيداً) يبقى على حالهِ مفعولاً ، إذا قلنا : (ضرب زيداً عمرو) ، وهذا هو شرط التقديم عند الخليل ومن دون هذا الشرط يصبح الكلامُ قبيحاً[٣٦]، إلاَّ أنَّ هذه الملاحظات التي قد مهّد بها الخليل لهذا الباب لم تقتصر عند تلميذه سيبويه على الزاوية النحويَّة ، بل تبيان الوظيفة التواصليَّة من تقديم المتكلّم لأحدِ عناصر التركيب اللغوي، وربّما كان سيبويه أوّل من طرق هذا الباب بشكل وظيفي من العلماء العرب ، فنحن نلحظ أنَّ العلماء قبله كانوا يعرفون التقديم والتأخير[٣٧] ، لكنَّهم لم يقفوا على أسراره الوظيفيَّة داخل العمليَّة الحواريَّة ، فسيبويه لم ينظر إلى باب التقديم والتأخير من زاوية الشكل والتركيب وأثر العوامل النحوية فحسب ، بل نظر إلى ما وراء ذلك وهو المعنى الذي يقصدهُ المتكلِّم ، واختلاف أحوال المخاطَب ، وموقفه من عناصر ذلك التركيب ، وذلك حين عَرَضَ للجملة الفعليَّة التي فعلها متعدٍّ، نحو : (ضرب عبدُ الله زيداً) ؛ فقد أشار إلى صورةٍ أخرى جائزة في هذا التركيب ، وهي: (ضرب زيداً عبدُ الله) بتقديم المفعول

على الفاعل ، وهذا ما أكَّده في حواره الافتراضي الذي يجريه على لسان مخاطبه ، إذ يقول : ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول ، وذلك **قولك** : (ضربَ عبدُ الله زيداً) ، فـ (عبد الله) ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهبَ) ، وشغلت (ضربَ) به كما شغلتَ به (ذهبَ) ، وانتصب (زيدٌ) ؛ لأنَّه مفعولٌ تعدَّى إليه فعلُ الفاعلِ ، **فإن قدَّمتَ** المفعولَ و**أخَّرتَ** الفاعلَ جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك **قولك** : (ضربَ زيداً عبدُ الله)؛ **لأنَّك إنَّما أردتَ** به مُوخَّراً ما أردتَ به مُقدَّماً ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخَّراً في اللفظ ، فمن ثَمَّ كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مُقدَّماً ، وهو عربيٌ جيدٌ كثيرٌ ، كأنَّهم إنَّما يقدِّمون الذي بيانُه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمَّانهم ويعنيانهم))[٣٨] ، فقد لاحظ سيبويه في هذا النص أنَّ المعنى اللغوي الدقيق مختلفٌ في التركيبينِ وإن كان المعنى العام واحداً ، وقد تجلَّى هذا الاختلاف من معرفة نوع المخاطبين ومدى انتظارهم لمعرفة المفعول به ، وهذه المعرفة بالمتغيِّرات الخارجيَّة أثَّرت في اختيار المتكلِّم في ترتيب عناصر الجملة ، فما كانت فيه العناية هو المُقدَّم من عناصر التركيب بحسبِ المعنى الذي يُراد إيصاله مسبقاً ، ثمّ فسَّر سيبويه هذا الاختلاف التركيبي تفسيراً وظيفيَّاً ، ينظر إلى مقتضيات التواصل اللغوي وفقاً للمنهج التَّداولي بقولهِ : (إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أَعنَى وإن كانا جميعاً يُهمّانِهم ويَعنِيانهم) ، ويظهر من هذا النصّ أنَّ سيبويه قد تنبَّه على أثر السياق الخارجي بمعناه العام ، والذي يشمل جميع المؤثِّرات الاجتماعيَّة المؤثِّرة على اختيار المتكلِّم في تقديم أحد عناصر التركيب وتأخير الآخر وفقاً لموقفهِ أثناء العمليَّة التواصليَّة ؛ ولأنّ المعنى في التركيب هو المقدّم ، وهو الأولى بعناية المتكلّم ، وقد جعل سيبويه هذه القاعدة في التقديم والتأخير على نحو يدلُّ أنَّها كانت حاضرةً في منهجه النحوي[٣٩] ، إذ طبَّقها على مسألة الجواز في ترتيب نائب الفاعل مع المفعول[٤٠] ، وترتيب اسم كان مع خبرها[٤١] خبرها[٤١] ، وتقديم وتأخير أفعال أفعال القلوب في التعليق والإلغاء[٤٢] ، إذ ردَّ جميع هذه المسائل إلى هذه القاعدة.

وقد اتَّسم التعليل النحوي لظاهرة التقديم والتأخير عند ابن يعيش بالبعد التداولي ، لأنَّ المعطيات التي اهتم بها في تفسير هذه الظاهرة قائمة على أسس تداوليَّة ، فمن ذلك أنَّه لا يجوز تقديم ما لم يكن الإعراب فيه ظاهراً ، إلاَّ عند وجود قرينة تؤمن اللبس وتظهر المعنى، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال حواره الافتراضي الذي يجريه على لسان مخاطبه إذ يقول : ((**فإن قيل** : فأنتَ تقول : (ضرب هذا

هذا) ، (وأكرم عيسى موسى) ، وتقتصر في البيان على المرتبة ، **قيل** : هذا شيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الإعراب فيهما ، ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما أو وُجدت قرينة معنويَّة أو لفظيَّة جاز الاتِّساع بالتقديم والتأخير ، نحو (ضرب عيسى زيدٌ) ، فظهور الرفع في (زيد) عرَّفك أنَّ عيسى مفعول ولم يظهر فيه الإعراب ، وكذلك **لو قيل** : (أكل كُمَّثرى عيسى) ، جاز تقديم المفعول لظهور المعنى ، لسبق الخاطر إلى أنَّ الكُمثرى مأكول ، وكذلك لو ثنيتهما أو نعتهما أو أحدهما ... فحينئذٍ يجوز التقديم والتأخير في ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن))[٤٣].

فاكتساب التعليل للبعد التداولي في هذا النص يكمن في أنَّ ابن يعيش ربطَ القاعدة النحويَّة بموضع الاستعمال ، وشرحها على وفق معطيات ذات أسس تداوليَّة ، فكان الهدف من تعليله النحوي هو كيف أن تحصل في الحوار الغاية والإفادة الكلاميَّة ، وكيف يتحقَّق التواصل اللغوي الناجح بين المتكلِّم والمخاطَب ، فمع وجود قرينة لفظيّة أو مقاميَّة يُومنُ معها اللبس ، ويحصل المخاطَب فيها على المعنى المراد ، يجوز للمتكلِّم أن يقدِّم ما حقَّه التأخير ، ويُؤخِّر ما حقَّه التأخير ؛ لتحقيق ضرب من العناية والاهتمام ، أو أي غرض يقتضيه السياق المصاحب للحدث اللغوي ، أمَّا إذا خيف إن يحصل في الكلام لبس يؤدِّي إلى تغيير المعنى فلا يجوز حينها التقديم والتأخير ، كمنع إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل في باب (أفعال القلوب) ؛ ((لأنَّه قد يتغير المعنى بإقامة الثاني مقام الفاعل **ألا ترى أنَّك إذا قلت** : (ظننت زيداً أخاك) ، فالشك واقع في الأخوة لا في زيد ، كما **أنَّك إذا قلت** : (ظننتُ زيداً قائماً) ، فالشك إنَّما وقع في قيام زيد ، فلو قدَّمت الأخ وأخَّرتَ زيداً لصارت الأخوة معلومة، والشك واقع في التسمية))[٤٤] ، لذلك يتوجب على المتكلِّم حينئذ الالتزام برتبة الكلام ، حتى يتَّضح المعنى المراد ، فإذا قيل : (ظُنَّ زيدٌ أخاك) فقد علم المخاطَب أنَّ التسمية مشكوك فيها، وإذا قيل : (ظُنَّ أخوك زيداً) فقد عَلِمَ المخاطَب أنَّ الأخوة أمرٌ مشكوك فيه ، وكذلك إذا قلت : أعطى زيدٌ محمداً عبدَه ((إذا بنيته لما لم يسم فاعله لم تُقِم مقام الفاعل إلاَّ المفعول الأول ، فتقول : (أُعطِيَ محمدٌ عبداً) ، ولا يجوز إقامة العبد مقام الفاعل ، فتقول : أُعطِيَ عبدٌ محمداً ؛ لأنَّ العبد يجوز أن يأخذ محمداً كما يجوز لمحمد أن يأخذ العبد ، فيصير الآخِذُ مأخوذاً))[٤٥] ، فلما كان المعنى المقصود يتغيَّر ، ويلتبس

فهمه على المخاطب وجب الالتزام بإقامة المفعول الأول دون الثاني حفاظاً على المعنى المراد أو القصد من الخطاب النحوي.

وعلى ما تقدَّم فإنَّ النحويين قد نظروا إلى باب التقديم والتأخير نظرةً تداوليَّة عالجوا فيها هذا الباب بآليةِ الافتراض المسبق ، من حيث معالجتهِ لتقديم المتكلِّم لأحد العناصر اللغويَّة وتأخير الآخر بالاعتماد على مجموعة الحقائق والمعارف الاجتماعيَّة المشتركة مسبقاً بينهُ وبين المخاطب.

**ثالثاً : الحذف لعلم المخاطب:**

تمثِّل المعارفُ المشتركةُ بين أطرافِ الحوارِ مسوِّغاً تداوليَّاً للحذفِ ، فيتصرَّف المتكلِّم في اختيار الجمل وطريقة بنائها وفقاً لِمَا يدركُهُ متلقِّيه ويستطيع فهمه ، إذ يُضمِرُ المتكلِّمُ ((ما عَلِمه المُخاطَب ، ويُظهِرُ ما جهله ، حتى إنَّه إذا تعاطى لإظهار ما عَلِمَه المستمعُ ، ذهب هذا الأخيرُ إلى افتراض أنَّ للمتكلِّم قصداً مخصوصاً لا يدلُّ عليه صريحُ القول))[٤٦].

وقد اهتم التَّداوليُّون حديثاً اهتماماً خاصَّاً بالمخاطَب بوصفه أحد العناصر الأساسيَّة لاكتمال العمليَّة الحواريَّة ، كون الحوار يتوجَّه من وإلى أحد الطرفينِ ، فالمخاطب هو طرف الحوار الثاني ، وإليه يوجَّه الخطاب الذي يُعبِّر عن مقاصد المتكلمينَ[٤٧].

ولم يغفل النحويُّون الأوائل العناية بالمخاطب في تفسيرِ كثيرٍ من الأبواب النحويَّة ، ولا سيما فيما يتعلق بموضوع الحذف ، فلا ينقطع حديثهم بشأن الحذف عن الإشارة إلى العلم بالمحذوف بوصفه القطب الذي ارتكز عليه الحذف والإضمار[٤٨].

وقد بيَّن عبد القاهر الجرجاني بلاغة الحذف وأهميته بقوله : ((هو بابٌ دقيقُ المسلك ، لطيفُ المأخذ ، عجيبُ الأمر ، شبيهٌ بالسِّحر ، فإنَّك ترى به ترك الذكر ، أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة ، أزيد للإفادة ، وتَجدُك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِن))[٤٩].

وقد ساعدت نظرة النحويين إلى المخاطَب في توجيه كثيرٍ من الشواهد والمسائل المختصّة بالحذف والإضمار ، وقد حاول النحويُّون تعليل هذه المسائل بعلم المخاطب ، ويُعد الخليل بن أحمد الفراهيدي من أوائل النحويين الذين وظَّفوا مقاصد العرب في الحذف لعلم المخاطب، ويتبيَّن ذلك في محاورته مع تلميذه سيبويه ، عندما سأله الأخير عن جواب الشرط في قوله تعالى : ﴿**حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**﴾[٥٠]، إذ يقول: ((**وسألتُ الخليل** عن قوله جلَّ ذكره: ﴿**حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**﴾ ، أينَ جوابُها؟ وعن قوله جلَّ وعلا : ﴿**وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ**﴾[٥١] ، ﴿**وَلَوْ تَرَىَ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ**﴾[٥٢]، **فقال:** إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم ، لعلم المخبر لأيِّ شيء وضع هذا الكلام))[٥٣] ، فتفسير الخليل هذا جعل المخاطب هو القطب الرئيس الذي ارتكزت عليه عمليَّة الحذف ، ليصبح بعدها علم المخاطب مسوغاً ثابتاً ومتواتراً للحذف في كتب النحويين ، وهم يصرِّحون به تصريحاً غير ملتبسٍ[٥٤] ، فقد جاء في كتاب سيبويه : ((وإنَّما أضمروا ما كان يقع مُظهَراً استخفافاً ، ولأنَّ المخاطَب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل ، كما تقول : لا عليكَ ، وقد عَرَف المخاطبُ ما تعني ، أنَّه لا بأسَ عليك ، ولا ضرَّ عليك))[٥٥] ، فالمتكلِّم عند سيبويه قد أجرى الحذفَ طلباً للخفَّة وتقليل الكلفة في الكلام ، ولكن هذه الخفَّة اقترنت بشرط علم المخاطب بالمحذوف ، فالحذف يقع تخفيفاً في اللفظِ دون أن يُحدثَ نقصاً في المعنى عند المخاطب ، فأمرهُ شبيه بما يعرف في اللسانيات الوظيفيَّة بقانون الاختصار اللغوي ، وفي ذلك يقول ابن السراج : ((والمحذوفات في كلامهم كثيرة ، والاختصار في كلامِ الفصحاءِ كثير موجود إذ آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون))[٥٦] ، وهذا الاختصار والاستئناس بالحذف له صدى واضح في (قانون الاختصار) لـ (الإضمارات التداوليَّة) إذ يقتضي هذا القانون بأن يضمر المتكلِّم في كلامه ما دلَّت عليه القرائن المقاليَّة أو المقاميَّة ، فاللسان العربي ينماز بميلهِ للإيجاز وطيّ المعارف المشتركة بين أطراف العمليَّة الحواريَّة طيّاً ، اعتماداً على قدرة المخاطب على تداول ما أُضمر في الكلام باستحضارِ أدلته المعرفيَّة متى اقتضت إلى ذلك حاجة للفهم[٥٧] ، فضلاً عن ذلك فإنَّ السامع يحتاج إلى تدبر النصوص التي فيها حذفٌ لعددٍ من عناصرها ليدركها بعقله؛ لأنَّ المعنى المتكامل يتوقفُ على إدراك المحذوف وتقديره التقدير المناسب ليكون الكلام مفهوماً

، فلا بُدَّ عند وقوع الحذف من وجود قرائن مصاحبة تدلُّ على المحذوف ، ومن أبرز تلك القرائن القرينة العقليَّة ، فقد تُحذف كلمة ما ولا يوجد في السياق ما يدلُّ عليها ، وإنَّما تُدرك بالعقل وحده[٥٨].

وقد وضع النحويُّون شروطاً[٥٩] خاصة للحذف ؛ لأنَّ المحذوف لكي يُقدَّر تقديراً صحيحاً ينبغي أن تكون له قرائن تدلُّ عليه من لفظيَّة أو حاليَّة أو عقليَّة ؛ فضلاً عن وضوح المعنى وسلامته ، وذلك لأمن اللبس ، وطلب التخفيف في الكلام ، وكثرة الاستعمال ، فإن لم توجد هذه القرائن أو كانت غير كافية لمعرفة المحذوف لم يجز الحذف ومن هذه الشروط : أن يحقِّق الحذف الفائدة ، وأن تدلَّ القرائن على الكلام المحذوف.

ولم يغفل ابن يعيش عن ذكر المسبَّبات والشروط المسوِّغة لوقوع الحذف في التراكيب النحويَّة ، واتسمت معالجته لها بالمنحى التداولي ؛ لأنَّها مرابطة للاستعمال ، وذلك غير خافٍ في نصوصٍ حواريَّةٍ كثيرة ، منها حذف الفعل ، وقد يجوز إظهاره لتأكيد البيان ، وقد شرح استعمالات ذلك الحذف مفترضاً مخاطباً يجري على لسانه الحوار قائلاً : ((إذا رأيتَ رجلاً متوجِّهاً وجهَ الحاجِّ قاصداً في هيأة الحاج **قلتَ** : مكة والله ، **كأنَّك قلتَ** : يريدُ مكة والله... وكذلك إذا رأيت أنَّ رجلاً قد سدَّد سهماً قِبَلَ القرطاس **فقلتَ** : القرطاس والله ، أي يصيبُ القرطاس ، كأنَّك لمَّا شاهدتَ إجادة التسديد ، فحدست الإصابة ، وكذلك لو سمعت وقع السهم في القرطاس **قلتَ** : القرطاس والله ، أي أصاب القرطاس ، ومن ذلك لو رأيتَ ناساً يرقبون الهلال وأنت متباعد منهم فكبَّروا **لقلتَ** : الهلال والله ، أي ابصروا الهلال والله، ومن ذلك إذا قصَّ إنسانٌ عليك رؤيا رآها فعبَّرتها له **قلتَ** : خيراً لنا وما سرَّ ، وخيراً لنا وشرَّاً لعدونا ، **تقولُ** ذلك على سبيل التفاؤل ، **كأنَّك قلتَ** : رأيت خيراً وأبصرت خيراً ، ورأيت ما سرَّ، أي الذي سرَّ ، ورأيت خيراً لنا وشرَّاً لعدوِّنا وما أشبه ذلك))[٦٠].

ففي هذا النص إشارة إلى جواز حذف الفعل في التراكيب اللغويَّة ؛ لدلالة الحال وسياق التخاطب اللغوي ، فإذا قال المتكلِّم : مكة والله ، فالفعل المحذوف تقديره (يريدُ)، والرؤيا أو المشاهدة هي المسوِّغ لحذف ذلك الفعل ، وإذا قال : القرطاس والله فإنَّ حاسة السمع هي المسوِّغ لحذف الفعل أصاب أو يصيب ، ويُوصف هذا التحليل النحوي الذي أقره ابن يعيش للبعد التداولي ؛ لأنَّه اعتمد أساساً على حضور المخاطب في ((أثناء الموقف الخطابي ، واطِّلاعه على مجريات الأحداث ، فما

يفهمه بحواسه تغني عن التلفظ بالمحذوف))[٦١] ، والمخاطب بذلك إنَّما يحصل على المعنى المراد إيصاله له دون حاجة لذكر ما لا يضر حذفه عن إبلاغه بما يحمله مضمون الخطاب ، فآليَّة الحذف التَّداوليَّة في المواضع المتقدِّمة يمكن أن تسمى بقانون التناسب العكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم المخاطب بمضمون الخطاب الدلالي والمعنوي ؛ إذ تكون الطاقة الاختزاليَّة بموجب ذلك ممكنة قدر ما يكون المخاطَب مستطلعاً المضمون الذي يحمله الخطاب اللغوي[٦٢].

وقد تجدَّدت هذه الآليَّة التداوليَّة عند ابن يعيش في جواز حذف المبتدأ أو الخبر من الكلام، وذلك بوجود القرائن اللفظيَّة أو الحاليَّة التي تغني عن النطق بأحدهما ، وقد جسَّد ذلك في حوارٍ افتراضيٍّ إذ يقول : ((فممَّا حُذف فيه المبتدأ قول المستهل : الهلال والله ، أي هذا الهلال والله ... ومثله إذا شممتَ ريحاً طيبة **قلتَ** : المسك والله ، أي هو المسك والله أو هذا المسك ، وكذلك لو رأيتَ صورة شخصٍ فصار آية لك على معرفة ذلك الشخص ، فإذا رأيته بعدُ **قلتَ** : عبد الله وربِّي ، **كأنَّك قلتَ** : ذاك عبد الله أو هذا عبد الله ، وكذلك لو حُدِّثتَ عن شمائل رجل ، ووصف بصفات مثل مررتُ برجلٍ راحم المساكين بارٍ بوالديه ، فعُرف بتلك الأوصاف ، **فقلتَ** : زيدٌ والله ، أي هو زيدٌ أو المذكور زيدٌ ... وقد حُذفَ الخبر أيضا كما حُذف المبتدأ ، وأكثر ذلك في الجوابات، يقول القائل : مَن عندك؟ **فتقول** : زيد ، والمعنى زيد عندي ، إلاَّ أنَّك تركته للعلم به ؛ إذ السؤال إنَّما كان عنه))[٦٣]، فطاقة الحذف هي المعيار الكاشف لمدى حضور المخاطب واتصاله بعمليّة الخطاب اللغوي ، وقد بيَّن ابن يعيش ذلك عن طريق الأمثلة التي ضربها ، فإذا قال المتكلِّم : الهلال والله ، فإنَّه حذف المبتدأ المقدر (هذا) ، واستغنى عن ذكره اكتفاءً بالإشارة الحسيَّة أو الحضور الحسي للمخاطَب في الحدث اللغوي ، وكذلك إذا قال : المسك والله ، فقد حذف المبتدأ المقدَّر(هو) ولم يذكره ؛ اعتماداً على حاسة الشم ، ومثلُ ذلك في حذف الخبر ، فصورة حذف المبتدأ في الاستعمالات اللغويَّة السابقة تتأثر بإدراك المتكلِّم أنَّ مخاطَبَه متواصلٌ معه في فهم الفكرة ، وأنَّه محيطٌ بتفاصيلها ، فكلَّما قوي ذلك الإدراك سُوِّغَ الحذف[٦٤] ، ولعلَّ حذف الفعل أو المبتدأ والخبر في السياقات المتقدَّمة أبلغ ، فلما كان المخاطب قد حصل على المعنى من الخطاب ، صار في ذكر ذلك المحذوف إطالة بالكلام ، والإطالة تؤدِّي إلى

خللٍ في المعنى وفسادٍ الفصاحة العربيَّة[٦٥] ، إلاَّ إذا كان التصريح يفضي إلى معنى غير الذي سيغ له في الكلام المحذوف منه[٦٦].

وقد أشارَ ابن يعيش أيضاً إلى حذف حرف الجر (من) في أسلوب التفضيل لعلم المخاطَب ، ويظهر ذلك في الحوار الافتراضي الذي يجريه على لسان مخاطبه قائلاً : ((**فإذا قلتَ** : زيدٌ أفضل القوم ، وأردتَ تفضيله عليهم ، **فلا بُدَّ من تقديرك** (من) فيه ، وإن لم تكن ملفوظاً بها ؛ لأنَّ التفضيل لا بدَّ أن يُذكر فيه ابتداء الغاية التي منها بدء الفضل راقيَّاً ، وذلك إنَّما يكون بـ (من) ، **فإن أظهرتها** فهو حقُّ الكلام ، **وإن حذفتها** فلعلم المخاطَب ، أن التفضيل لا يقع إلاَّ بها))[٦٧].

فالمتكلم يلجأ إلى الحذف انطلاقاً من علم المخاطب به وقدرته على تقديره ، إذ يقوم المتكلِّم بحذف بعض العوامل النحويَّة عادةً ؛ اعتماداً على إدراك السامع ، ويقوم السامع بتقدير المحذوف ؛ اعتماداً على قصد المتكلِّم ، الذي يجتهد في إدراكه معتمداً في ذلك على خبرته في حذف العامل في مثل هذه المواضع[٦٨].

فالحذف يرتبط ارتباطاً واضحاً بمفهوم الافتراض المسبق في التَّداوليَّة ؛ لأنَّه يهتم بدراسة المعارف المشتركة بين المتكلِّم والسامع ، أو ما ينبغي أن يكون معروفاً ، أو يفترض العلم به مسبقاً قبل إجراء الكلام ، وهذا يجعل الحذف مرتبطاً بتلك المعرفة المشتركة ، فما يحذف ينبغي أن يكون قابلاً للتقدير من السامع ، وهذا يعني تحفيزه على إعادة التفكير فيما حصل من أمور سابقة ، لكي يربطها بالخطاب الصريح ، ويصل إلى فهم دقيق للجملة.

## الخاتمة

١. إنَّ التَّداوليَّة كعلمٍ لساني حديث يقوم على دراسة استعمال اللغة ، فإنَّ اهتمامها ينصبُّ على دراسة العلاقة بين المتكلِّم والسامع ، فالتَّداوليَّة كمذهب لساني حديث يدرسُ علاقة النشاط اللغوي

بمستعمليه ، فهي قائمة على الاستعمال ، الذي في جوهره يقوم على التغيير ، وملمح هذا الحوار سيتغيَّر أيضاً ما يؤكِّد انتمائه إليها ، فالاستعمال التداولي للغة هو استعمال حواري من حيث المبدأ.

٢. تعد نظريَّة الافتراض المسبق ، من أهم النظريات التي يقوم عليها التحليل التَّداولي ، كما تُعد محوراً أساسياً في الدرس التداولي.

٣. إنَّ النحويين لم يكونوا غافلين عن أهميَّة نظريَّة الافتراض الافتراض في نجاح العمليَّة التحاوريَّة ، وإثبات وجود هذه النظرية في تراثنا النحوي يؤكِّد أصالتها وسبقها في الاعتماد على كلِّ ما يحقِّق الفائدة المرجوة من بناء الجملة في السياقات المختلفة ، وهذا الوعي المبكِّر بأهميَّة هذه النظرية في العمليَّة الحواريَّة قد تجلَّى بوضوحٍ في فكر النحويين حتى أصبح مرتكزاً أساسيَّاً يعتمدونه في توجيه دلالات بعض الجمل ، والكشف عن اللطائف التعبيريَّة الدقيقة المتضمَّنة فيها.

**الهوامش:**

(١) ينظر : التَّداوليَّة عند العلماء العرب دراسة تداوليَّة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي : ٣٠ - ٣١.

(٢) معجم أكسفورد للتَّداوليَّة ، يان هوانغ ، ترجمة وتقديم : هشام إبراهيم عبدالله الخليفة : ٥٢٤.

(٣) التَّداوليَّة : ٥١.

(٤) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : ٢٦.

(٥) ينظر : المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية : ١٥٣ - ١٥٤.

(٦) ينظر : التأويل الدلالي - التداولي للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول ، إدريس سرحان ، بحث منشور في كتاب التداوليات علم استعمال اللغة ، حافظ اسماعيلي علوي : ١٧٨ - ١٧٩.

(٧) ينظر : تحليل الخطاب ، جوليان براون ، وجورج يول ، ترجمة وتعليق : الدكتور محمد لطفي الزليطي ، والدكتور منير التريكي : ٣٧.

(٨) ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : ٢٨ . ٢٩.

(٩) الافتراض المسبق بين اللسانيات الحديثة والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي ، هشام إبراهيم عبد الله الخليفة : ٣٧.

(١٠) تحليل الخطاب : ٣٧.

(١١) ينظر : التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ، الدكتور عبد الفتاح لاشين : ١٥.

(١٢) التَّداوليَّة في الدراسات النحوية ، الدكتور عبد الله جاد الكريم : ١٣٦.

(١٣) المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية : ١٤١.

(١٤) من أسرار اللغة ، الدكتور إبراهيم أنيس : ٢٧٧.

(١٥) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، الدكتور نهاد الموسى : ٨٨.

(١٦) النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف : ١٤٦ - ١٤٧.

(١٧) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٢١.

(١٨) ينظر : شرح المفصَّل : ٨٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٣١/١ ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام : ٩٨ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي : ٢٧/٢.

(١٩) شرح الرضي على الكافية : ٢٣١/١.

(٢٠) شرح قطر الندى وبل الصدى : ١١٥.

(٢١) كتاب سيبويه : ٣٢٨/١ - ٣٢٩.

(٢٢) الموجز في النحو ، ابن السراج : ٢٩.

(٢٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢٧/٢.

(٢٤) كتاب سيبويه : ٤٧/١ - ٤٨.

(٢٥) أثر المخاطب في توجيه الحكم النحوي مقاربة تداوليَّة في شرح الكافية للرضي (ت٦٨٦هـ) ، الدكتور إيهاب سعد شفطر ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بور سعيد ، العدد١٧ ، ٢٠٢١م : ١٠٢.

(٢٦) المقتضب : ٨٨/٤.

(٢٧) الأصول في النحو : ٥٩/١.

(٢٨) شرح المفصل : ١/ ٨٥ - ٨٦.

(٢٩) شرح كتاب سيبويه : ٣٠٣/١.

(٣٠) الثابت والمتغيِّر في تمييز المبتدأ من الخبر ، الدكتور معن عبد القادر بشير ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد التاسع ، العدد الأول : ١٤٦.

(٣١) الجملة الاسمية ، الدكتور علي أبو المكارم : ٣٤.

(٣٢) ينظر : التَّداوليَّة عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلاميَّة في التراث اللساني العربي : ٣٠ - ٣١.

(٣٣) دلائل الإعجاز في علم المعاني : ٨٥.

(٣٤) المصدر نفسه : ٥٤.

(٣٥) ينظر : كتاب سيبويه : ١٢٧/٢.

(٣٦) ينظر : شرح كتاب سيبويه : ٤٥٧/٢ - ٤٥٨.

(٣٧) ينظر : أثر النحاة في البحث البلاغي ، الدكتور عبد القادر حسين : ٨١.

(٣٨) كتاب سيبويه : ٣٤/١.

(٣٩) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٩٣ - ٩٤.

(٤٠) ينظر : كتاب سيبويه : ٤٢/١.

(٤١) ينظر : المصدر نفسه : ٤٥/١.

(٤٢) ينظر : المصدر نفسه : ٥٦/١.

(٤٣) شرح المفصَّل : ٧٢/١.

(٤٤) المصدر نفسه : ٧٧/٧.

(٤٥) شرح المفصَّل : ٧٧/٧.

(٤٦) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي ، الدكتور طه عبد الرحمن : ١٥٠.

(٤٧) ينظر : الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي : ٥٤.

(٤٨) ينظر : الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي : ٥٤.

(٤٩) دلائل الإعجاز في علم المعاني : ١٠٦.

(٥٠) سورة الزمر : ٧٣.

(٥١) سورة البقرة : ١٦٥.

(٥٢) سورة الانعام : ٢٧.

(٥٣) كتاب سيبويه : ١٠٣/٣.

(٥٤) ينظر : الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي : ٥٤.

(٥٥) كتاب سيبويه : ٢٢٤/١.

(٥٦) الأصول في النحو : ٣٢٤/٢.

(٥٧) ينظر : اللسان والميزان أو التكوثر العقلي : ١١٢.

(٥٨) ينظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة : ١١٩ - ١٢٠ ، والقرائن الدلالية للمعنى في التعبير القرآني ، عدوية عبد الجبار كريم الشرع (أطروحة دكتوراه) : ١٧٥ ، والقرائن العقلية ودورها في == == تقدير المحذوف في النص القرآني ، الدكتور محمد الأمين خويلد ، مجلة الآداب واللغات ، جامعة قاصدي مرباح، ورفلة ، الجزائر ، العدد التاسع ، ٢٠١٠م : ١ - ٢.

(٥٩) ينظر : كتاب سيبويه : ٢٤/١ - ٢٦ ، والمقتضب : ١٢٩/٤ - ١٣٠ ، والأصول في النحو : ٥٤/٢ ، والخصائص : ٣٦٢/٢.

(٦٠) شرح المفصل : ١٢٥/١ - ١٢٦.

(٦١) مراعاة المخاطب في النحو العربي ، الدكتورة بان الخفاجي : ١٨٤.

(٦٢) ينظر : التفكير اللساني في الحضارة العربية ، الدكتور عبد السلام المسدي : ٣٣٢.

(٦٣) شرح المفصل : ٩٤/١.

(٦٤) ينظر : مراعاة المخاطب في النحو العربي : ١٨٢.

(٦٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٨٢ ، والتأسيس اللغوي للبلاغة العربية قراءة في الجذور ، الدكتور عبد الجليل هنوش : ٢٣٤.

(٦٦) ينظر : اللسان والميزان أو التكوثر العقلي : ١١٢.

(٦٧) شرح المفصل : ٧/٣.

(٦٨) ينظر : المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية : ١٥٦.

## المصادر والمراجع:


١. القرآن الكريم.

٢. أثر المخاطب في توجيه الحكم النحوي مقاربة تداوليَّة في شرح الكافية للرضي (ت٦٨٦هـ) ، الدكتور إيهاب سعد شفطر ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بور سعيد ، العدد١٧ ، ٢٠٢١م : ١٠٢.

٣. أثر النحاة في البحث البلاغي ، الدكتور عبد القادر حسين ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، (د.ط) ، ١٩٩٨م.

٤. الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : الدكتور عبدالحسين الفتلي ، مؤسَّسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط٣ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، الدكتور محمود أحمد نحلة ، دار المعرفة الجامعية ، (د.ط) ، ٢٠٠٢م.

٦. التأويل الدلالي - التداولي للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول ، إدريس سرحان ، ضمن كتاب (التداوليات علم استعمال اللغة) ، تنسيق وتقديم : حافظ إسماعيلي علوي ، عالم الكتب الحديث ، إربد - الاردن ، ط٢ ، ٢٠١٤م.

٧. تحليل الخطاب ، جوليان براون ، وجورج يول ، ترجمة وتعليق : الدكتور محمد لطفي الزليطي ، والدكتور منير التريكي ، النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، (د.ط) ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٨. التداولية ، جورج يول ، ترجمة : الدكتور قصي العتَّابي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط١ ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٩. التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، الدكتور مسعود صحراوي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، ط١، ٢٠٠٥م.

١٠. التداولية في الدراسات النحوية ، الدكتور عبدالله جاد الكريم ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.

١١. التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبدالقاهر ، الدكتور عبد الفتاح لاشين ، دار المريخ للنشر ، الرياض – المملكة العربية السعوية ، (د.ط) ، (د.ت).

١٢. التفكير اللساني في الحضارة العربية ، الدكتور عبدالسلام المسدي ، الدار العربية للكتاب ، ط٢ ، ١٩٨٦م.

١٣. الثابت والمتغيِّر في تمييز المبتدأ من الخبر ، الدكتور معن عبد القادر بشير ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد التاسع ، العدد الأول : ١٤٦.

١٤. الجملة الاسمية ، الدكتور علي أبو المكارم ، مؤسَّسة المختار للنشر والتوزيع - القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٥. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار، المكتبة العلمية ، دار الكتب المصرية ، (د.ط) ، (د.ت).

١٦. الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي ، الدكتور مؤيد آل صوينت ، مكتبة الحضارات ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

١٧. دلائل الإعجاز في علم المعاني ، الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧٤هـ) ، علَّق عليه : السيد محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١٨. شرح الرضي على الكافية ، الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط٢ ، ١٩٩٦م.

١٩. شرح المفصل ، إبن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، (د.ط) ، (د.ت).

٢٠. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي (ت٧٦١هـ) ، اعتنى به : محمد أبو فضل عاشور ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢١. شرح قطر الندى وبل الصدى ، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط٤ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢٢. شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط٣ ، ٢٠١٧م.

٢٣. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، (د.ط) ، ١٩٩٨م.

٢٤. القرائن العقلية ودورها في تقدير المحذوف في النص القرآني ، الدكتور محمد الأمين خويلد ، مجلة الآداب واللغات ، جامعة قاصدي مرباح، ورفلة ، الجزائر ، العدد التاسع ، ٢٠١٠م : ١ - ٢.

٢٥. الكتاب (كتاب سيبويه) ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٦. اللسان والميزان أو التكوثر العقلي ، الدكتور طه عبدالرحمن ، المركز الثقافي العربي ، ط١ ، ١٩٩٨م.

٢٧. معجم أكسفورد للتداولية ، يان هوانغ ، ترجمة وتقديم : هشام إبراهيم عبدالله الخليفة ، دار الكتاب الجي المتحدة ، ط١ ، ٢٠٢٠م.

٢٨. المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية ، الدكتور محمد محمد يونس علي ، دار المدار الإسلامي ، ط٢ ، ٢٠٠٧م.

٢٩. المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة - مصر ، ط٣ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٣٠. من أسرار اللغة ، الدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط٦ ، ١٩٧٨م.

٣١. الموجز في النحو ، أبو بكر محمد بن السراج (ت٣١٦هـ) ، حقَّقه وقدَّم له : مصطفى الشويمي ، ابن سالم دامرجي ، مؤسَّسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، (د.ط) ، (د.ت).

٣٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق وشرح : الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، مؤسَّسة الرسالة ، بيروت - لبنان، (د.ط) ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.